مسلك الجغرافيا

السداسي السا د س

وحدة تهيئة قروية

الأستاذ عمرو اديل

السنة الجامعية 2021/2020

II - تطور السياسات الفلاحية بالمغرب

أ - الوضعية عند استقلال المغرب

× حوالي 12 مليون نسمة ،¾ قرويون، 12%من مساحة البلاد مستغلة فلاحيًا،منها1.2%مسقية.

× 7.2 مليون هكتار من الأراضي المستغلة زراعيآ، 21 مليون من رؤوس الماشية، الفلاحة تمثل38% من الناتج الداخلي الخامPIB، وتشغل65% من اليد العاملة (أغلبهاذكور).

× زراعة ذات إنتاج متنوع وفي تزايد ، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية .

× ازدواجية الفلاحة : فلاحة عصرية على مساحة محدودة موجهة للتصدير/مقابل قطاع شاسع تقليدي ذو مردودية ضعيفة موجه للاستهلاك الذاتي.

× زراعة تحقق الحاجيات وتصدر ضعف الواردات الفلاحية.

لكن بعد أزيد من نصف قرن نجد:

- المساحة المزروعة تزايدت فقط بـ 1.2 مليون هـ،
- تضاعف الأراضي المسقية بـأكثر من 10 مرات.
- استمرار الازدواجية (فلاحة تقليدية / فلاحة عصرية)،
- مساهمة الفلاحة لا تتعدى 15% من PIB، رغم أنها تشغل 40% من اليد العاملة،
- نسبة تغطية الواردات 50% فقط.
- عجز غذائي دائم، وتدهور أوضاع سكان البادية،
- فقر وهشاشة معترف بهما رسميًا (العالم القروي يعرف أوضاعا تجعل المغرب من بين الدول الأقل تقدمًا (وزارة الفلاحة 2003).

لماذا وكيف وصلنا إلى هذه الوضعية؟

للإجابة عن هذا السؤال سوف نستعرض الخطوط الرئيسية لأهم السياسات وألإستراتيجيات التي طبقها المغرب منذ1956 إلى حدود 2020

ب - السياسات الفلاحية والتنمية القروية خلال السنوات الأولى بعد الاستقلال

الأسس: بعد الترتيبات السياسية التي عرفتها السنوات الأولى للاستقلال سيتم اختيار إستراتيجية جديدة وواضحة :

- الليبرالية المعتمدة على القطاع الخاص والانفتاح على الخارج.
- التراجع عن الاختيار التصنيعي وعن الإصلاح الزراعي (عوض بالإصلاح الفلاحي).
- عدم المس بالبنيات والأنظمة العقارية.
- السماح بتمليك آلاف الهكتارات من أراضي المعمرين لملاكين مغاربة.
- حذف "الترتيب" وإقرار الضريبة الفلاحية (1961) (إعفاءات لفائدة الملاكين الكبار).
- عودة الأعيان إلى التحكم في مصير الفلاحة والعالم القروي.

لتحقيق هذه الأهداف أنجزت عدة عمليات وبرامج كبرى من أهمها :

عمليةالحرث : Opération labour

- تعتبر أول تجربة عملية للتهيئة القروية بالمغرب .
- تجلت في محاولة تكثيف استعمال المكننة على نطاق واسع.

تطور المساحات المحروثة في إطار العملية

السنة الفلاحية	1957-1958	1958-1959	1959-1960	1960-1961	1961-1962
المساحة بالهكتار	130000	288000	196000	140000	94000

من أسباب الفشل:

- لم يتم اختيار المناطق الأنسب .
- لم يكن توزيع البذور المنتقاة من قبل السلطات يتم بالشكل المطلوب .
- استعمال الجرار كان يحتاج الى أدوات تقنية تكميلية لم تكن باستطاعة الفلاح البسيط توفيرها.
- عمليات الحرث الجماعي أدت الى خلق نزاعات بين الفلاحين حول إعادة ترسيم الحدود.

عملية السماد : Opération engrais

- انطلقت مع الموسم الفلاحي 1965-1966 ،
- وجعلت من بين أهدافها الرئيسية حث الفلاح على استعمال البذور المنتقاة، وتكثيف استعمال الأسمدة وإدخال الدورة - الزراعية،
- أعطت أهمية بالغة لإنتاج القمح الصلب .
- شمل إشعاعها حوالي 344000 هكتار خلال الموسم الفلاحي 1966-1967 ، ليتراجع دورها في المواسم الموالية .

المكتب الوطني للري :

- تم خلقه بظهير 3 شتنبر 1960 .
- تكلف بكل ما يتعلق بالقطاع الفلاحي السقوي، بدءا من التنقيب عن مصادر المياه، وتجميعها وتخزينها، ودراسة إمكانية وطرق استعمالها في السقي؛ أي توفير جميع التجهيزات الضرورية للأراضي السقوية .

- تم وضع مجموعة من مراكز الأشغال (32 مركزا) تحت تصرفه لتسهيل بمهامه (توفير الأسمدة والبذور المنتقاة والمبيدات وتقديم الارشاد الزراعي..)
- كان مجال تدخله يضم أربع دوائر سقوية كبرى (الغرب، تادلة، الحوز ، ملوية) .
- تبنى بعض الإصلاحات العقارية مثل : الزيادة في حجم الإستغلاليات الصغرى والتقليص من الاستغلاليات الكبرى .
- واجه المكتب عدة عراقيل في انجاز برامجه (الإصلاح الزراعي والتحديث القروي)،لذلك لم تنل هذه الإصلاحات، موافقة الأجهزة السياسية العلياوالملاكين الكبار ، فتمت تصفيته في ماي 1965 وبذلك تم اجهاض وإقبار إحدى أهم التجارب للتحديث والتنمية القروية بالمغرب .
- تم إدماج المكتب الوطني للري في المكتب الجديد الذي أصبح يضطلع بمهمة تنمية القطاع الفلاحي السقوي على الخصوص، وهو **مكتب الاستثمار الفلاحيO.M.V.A** ،
- هذا الأخير سيتم أيضا الاستغناء عنه في أكتوبر 1966، لتنهج الدولة المغربية فيما بعد سياسة جديدة في المجال السقوي (المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي) .

إن فشل هذه السياسة يعود الى اختزال العملية التنموية في تدابير وعمليات تقنية صرفة .

إذآ: حلول تقنية لمشاكل التنمية الفلاحية عوض الحلول السياسية.

خلال هذه الفترة تم انجاز الدراسة التقنية لمشروعي سبو والديرو.

- **1965: أول مهمة للبنك الدولي توصي بـ:**
  - التحديث (العصرنة) والمردودية (الإنتاجية) .
  - استيراد نموذج "الثورة الخضراء" والتأكيد على "النزعة الفلاحية" للمغرب.

أمام ضخامة مشاكل القطاع التقليدي سيتم التركيز على اختيار العمليات التي تتميز بـ "المردودية على المدى القصير" (مخطط 65-68) وهي :

+ الاستثمار في الري + مكننة الأشغال الفلاحية .

+ تكثيف ظروف الإنتاج + إدماج الاستغلاليات في السوق .

+ توجيه الإنتاج نحو السوق وخاصة المنتوجات ذات القيمة المضافة العالية في التصدير (الحوامض– البواكر –المزروعات الصناعية، الحليب...) .

+ الرهان على استرجاع الرأسمال المستمر لتسديد القروض.

⬅إذا نموذج طموح لعصرنة وتطوير القطاع الفلاحي وذلك من خلال :

تحقيق إنتاج يستجيب للطلب المحلي (منتوجات بديلة للواردات :القمح الطري، المزروعات الزيتية، السكر) والخارجي (الحوامض والبواكر) ← استغلال الظروف المناخيةالملائمة –اليد العاملة الرخيصة –القرب من الأسواق الكبرى).

ج - سياسة السدود :

ابتداء من النصف الثاني من الستينات ستصبح **"سياسة السدود"** شعارا أساسيا للسياسة الفلاحية للمغرب:

- تحديد أفق سنة 2000 لسقي مليون هكتار،
- الشروع في بناء سدود كبرى، وتجهيز المدارات المسقية لتصبح نواة للتنمية الفلاحية بالمغرب.

إذآ : <u>سياسة إرادية شمولية ولكنها انتقائية مجاليًا واجتماعيًا</u>.

جندت لها الدولة كل الأدوات والوسائل الضرورية للإنجاز:

- الاستثمارات العمومية (30% من الاستثمارات العمومية للفلاحة و 60% منها موجهة للفلاحة المسقية !).
- ما بين 1967 و 1980: تم بناء 15 سدًا كبيرا وتجهيز حوالي 300000 هـ في المدارات المسقية.
- إصدار قانون الاستثمار الفلاحي : شكل قانونا ينظم استثمارات الدولة والخواص في القطاع الفلاحي بوجه عام، والإعداد الهيدروفلاحي بوجه خاص.

- تم اصدار هذا القانون في 25 يوليوز 1969

فالدولة تتكفل بإنشاء كل التجهيزات الهيدروفلاحية الضرورية للقيام بنشاط فلاحي أكثر مردودية وأكثر إنتاجية، والفلاح بدوره يكون مجبرا على الخضوع لبنود هذا القانون والالتزام بتطبيقها.

لتحقيق هذه الأهداف عمل هذا القانون على:

إدخال الدورة الزراعية وإلزامية احترامها .

إصلاح البنية العقارية ومحاربة تشتت وتفتت الملكية،

إدخال تقنيات وأساليب جديدة للاستغلاليات .

احداث نظام إعانات تتراوح ما بين 10 و50 في المائة للتشجيع على اقتناء الأدوات العصرية الضرورية : حبوب منتقاة أسمدة، مبيدات.

توفير مياه الري بثمن رمزي...

وقد أسندت الدولة مسؤولية السهر على تطبيق هذا القانون إلى المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي O.R.M.V.A

- القرض الفلاحي: تم توجيهه لفائدة الاستغلاليات الكبرى والحديثة، وتوزيع هامش صغير على الفلاحين الصغار.
- الضريبة الفلاحية: لقد تم عمليا إعفاء 10/9 من الفلاحين منذ إنشائها، وبحكم عدم تحيين كنانيشها، تزايد ضعف مداخيلها، وبفعل جفاف بداية الثمانينات، تم حذفها إلى حدود 2000 تم إلى حدود 2020.

+ الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة سواء في العالية (مواد وأدوات الإنتاج) أو في السافلة (إعفاء المنتوجات الطرية أو التي لم تخضع سوى لتحويل أولى) كما تم إعفاء المنتوجات المصدرة من أي ضريبة.

←إعفاء شبه تام للنشاط الفلاحي من الضرائب (لتشجيع الاستثمار وتطوير القطاع).

←تهافت الفلاحين الجدد على الأرض !

- سياسة الأسعار: إجراءات انتقائية :
  - مواد فلاحية تتدخل الدولة لتحديد سعرها، بتقديم الدعم وتحمل المقاصة (قمح طري، زيوت نباتية، قطن، شمندر وقصب السكر) بل تتحمل الدولة كامل السلسلة .
  - مواد فلاحية محررة: قمح صلب، زيت الزيتون، خضر وفواكه، قطاني...

- التسويق خاصة باتجاه الخارج:
  - خلق مكتب التسويق والتصدير (1965-1985) احتكار التسويق (حوامض، بواكر، معلبات فلاحية).
  - 1969: إمضاء أول اتفاقية شراكة مع CEE تم تجديدها في 1976 و 1988 (بفعل دخول إسبانيا والبرتغال).
- الحماية الجمركية: تحديد سقف الاستيراد، ورفع شديد للحقوق الجمركية (100% إلى 300%).

د ـ مشاريع مندمجة ومخططات قطاعية

لقد أدت عملية تكثيف الاستثمار الفلاحي خاصة بالنسبة للمزروعات البديلة للواردات الفلاحية إلى إطلاق سلسلة من المخططات القطاعية :

- المخطط السكري (1974).
- المخطط الحليبي (1975).
- المخطط الزيتي (1981).

كما تم التركيز على تشجيع المنتوجات الموجهة نحو التصدير: إعطاء صلاحيات واسعة لمكتب التسويق والتصدير (OCE).

ابتداء من النصف الثاني من 70 أدخلت تعديلات مهمة على السياسة الفلاحية وذلك لسببين:

✓ إن القطاع المسقي، بالرغم من النتائج الهامة التي حققها، لم يستطع ضمان الاكتفاء الذاتي في ميدان الغذاء .

← إعادة توجيه السياسة الفلاحية تدريجيًا نحو تحقيق الحاجيات الأساسية للبلاد في المواد الفلاحية.

✓ إن سياسة السدود أدت إلى تفاقم التباين بين مناطق البور والمدارات المسقية.

← تم تحويل جزء من الاستثمارات نحو هدفين:

- المكننة، استعمال الأسمدة والمبيدات في أراضي البور.
- إطلاق مجموعة من مشاريع التنمية المندمجة:
  - مشروع فاس القرية- تيسة.
  - مشروع والماس-الرماني.
  - مشروع الحاجب.

- مشروع اللكوس الأعلى.
- مشروع الأطلس المتوسط الأوسط.

⬅سياسة تحاول خلق توازن بين متطلبات السوق الخارجية، والري والبور.

هذا التحول في السياسة الفلاحية حاول تدارك التأخر المتراكم في المناطق البورية مقارنة مع ما تم من إنجازات في الدوائر السقوية.

ه - برنامج التقويم الهيكلي في الفلاحة

شرع المغرب في تطبيق برنامج التقويم الهيكلي سنة 1983، باتفاق مع صندوق النقد الدولي، بعد ان وصلت ازمة المديونية وعجز الموازنة حالاً من الفاقة المالية عجز معها المغرب على الالتزام بتسديد الديون وتمويل التجارة الخارجية .

من أهم اجراءاته :

تقليص النفقات العمومية .

اصلاح النظام الضريبي .

تحرير التجارة الخارجية ورفع الحماية الجمركية والانفتاح على الواردات .

تراجع دور القطاع العام في الاقتصاد لفائدة القطاع الخاص .

تخفيض قيمة العملة وتصحيح معدلات الصرف .

تسريع وتيرةالخوصصةوتشجيع الاستثمارات الأجنبية .

الأهداف:

- الحد من التدخل المالي للدولة .
- تحرير بنيات الإنتاج والتبادل .
- توزيع الاعتمادات المالية حسب قانون السوق.

المخططات:

برنامج تحسين الري الكبير(PAGI 1 و 2) - برنامج الاستثمار في القطاع الفلاحي (PISA 1 و 2).

التدابير:

- إعادة تحديد دور المؤسسات العمومية المتدخلة في الفلاحة في اتجاه إخضاعها لقانون السوق: نهاية احتكار OCE في التصدير والمكتب الوطني للشاي والسكرONTS في الاستيراد (خاصة السكر).
- مراجعة الأسعار الجمركية – حذف الضريبة على الصادرات – الانخراط في GATT.
- حذف الشروط الكمية عند التصدير (باستثناء الحبوب والسكر التي تعتبر كمواد إستراتيجية).
- حذف مساعدات الدولة لعوامل الإنتاج، وتطبيق سياسة حقيقة الأسعار عند الإنتاج والاستهلاك.
- تحريرتدريجي للأسعار (باستثناء الزيت والسكر والخبز).
- حذف الدعم للأسمدة وتقليصه بالنسبة للبذور.
- الزيادة في أثمنة الماء والكهرباء.

و - مرحلة تواتر (تعاقب)الاستراتيجيات الفلاحية (2020/1993)

بعد الخروج من مرحلة التقويم الهيكلي في الفلاحة سنلاحظ تواتراً لمجموعة من الاستراتيجيات التي تهم الفلاحة والتنمية القروية.

← الميزة الأساسية لهذه الإستراتيجيات : الحديث عن الأمن الغذائي عوض الاكتفاء الذاتي الغذائي !

1- مشروع القانون التوجيهي لعصرنة الفلاحة (1994).

الأهداف:

المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي.

الاندماج في السوق الخارجية والداخلية.

زيادة وضمان دخل الفلاحين.

تثمين الموارد الطبيعية.

عوض المبادئ الأربعة التي كان معمولا بها سابقآ وهي :الاكتفاء الذاتي ، توازن الميزان التجاري، الرفع من دخل الفلاحين والحد من الفوارق الجهوية .

2 - التصريح المشترك بين الحكومة وممثلي الفلاحين (1997)

⬅ التأكيد على الأهداف السالفة الذكر في مشروع القانون التوجيهي ،

مع اتخاد التدابيرالتالية :

- البرنامج الوطني للري (1993-2000).
- خلق صندوق التنمية القروية.
- البرنامج الوطني لتحسين الولوج للخدمات الأساسية في العالم القروي.
- البرنامج الوطني لبناء الطرق القروية (PNCRR).
- برنامج التزويد المتجمع بالماء الشروب (PAGER).
- برنامج الكهربة القروية الشاملة (PERG).
- البرنامج الوطني للتمدرس(PNS).

1998: حكومة التناوب ← بلورة استراتيجيات جديدة للعالم القروي:

3 - إستراتيجية 2020 للتنمية الفلاحية: (2002)

- تشجيع النمو الاقتصادي من خلال الزيادة في الإنتاجية الفلاحية وتنويع الأنشطة.
- الرفع من مستوى عيش السكان القرويين.
- تنمية مندمجة: عدالة اجتماعية –التضامن- المشاركة الديموقراطية – المسؤولية – الملك العام.

4 - المخطط الخماسي 2000-2004 :(القسم الخاص بالفلاحة)

- المساهمة في ضمان الامن الغذائي
- التحكم في تعبئة وتدبير الموارد المائية
- ادماج القطاع الفلاحي في المحيط الاقتصادي الوطني والدولي
- الرفع من وثيرة المساحات المسقية الى 22000 هكتار سنويا
- انجاز برنامج طموح للسقي الصغير والمتوسط
- استصلاح وعصرنة التجهيزات القديمة في مجال الري

✓ إنه عبارة عن إستراتيجية للتنمية في الأمد الطويل للفلاحة المغربية !!

5 - مخطط المغرب الأخضر

- هو مخطط طويل الأمد : يمتد من 2008إلى حدود 2020.
- يهدف إلى إحداث قطيعة مع طرق التعامل مع الفلاحة.
- نتاج لظرفية مزدوجة:
  - خارجية: محاولة لمسايرة تقلبات السوق العالمية للمواد الفلاحية.
  - داخلية: **الفلاحة تمثل رهانات سوسيواقتصادية كبيرة** يمكن تلخيصها على الشكل التالي :

← اقتصاديا : **ثقل وتأثير القطاع الفلاحي** في الاقتصاد الوطني:

- 1 5 إلى 20% من PIB ← يؤثر على وثيرة النمو الاقتصادي العام للبلد.

- 3 إلى 4 مليون مشتغل في الفلاحة – زائد 60 إلى 100 ألف في الصناعات التحويلية الغذائية.
- مساهمة حاسمة في التوازنات الماكرواقتصادية- (الميزان التجاري الفلاحي يتميز بعجز كبير باستثناء الصيد البحري).

← اجتماعيا:

- رهان استقرار السكان القرويين.

- رهان إعداد التراب والتنمية (خصوصا في المناطق النائية).

← بيئيا :

- إشكالية البور غير الملائم –الجبال – الواحات.

- رهان التنمية المستدامة – الحفاظ على المواد التي تعرف تراجعا.

مرحلة التشخيص :

لقد تم القيام بعملية التشخيص من طرف مكتب دراسات أجنبي الذي أكد ما يالي:

- لم تعرف الفلاحة خلال 20 سنة الأخيرة (1985- 2005) تطورًا ملحوظًا.
- هيمنة زراعة الحبوب (أزيد % 65 من المساحة المستغلة زراعيا)، وضعف رقم معاملاتها: 10 إلى 15% من C.A.و5 إلى 10% من مناصب الشغل.
- هيمنة سلاسل الإنتاج النباتية ذات القيمة المضافة العالية على التصدير (حوامض خضر، فواكه وزيتون) ، تشغل 80 مرة أكثر من الحبوب وتتطلب استثمارات أكبر.

- هيمنة تربية الماشية على مناصب الشغل وموارد الدخل القروي (60 إلى 80% من مناصب الشغل وتشكل المورد الأساسي لدخل صغار الفلاحين).
- ضعف حجم الاستغلاليات وتشتتها (2.1هكتار كمعدل لمساحة الاستغلالية و6.5 مشارات).

← الاكتفاء بزراعة الحبوب ← دخل ضعيف (2000 إلى 4000 درهم للهكتار للحبوب مقابل 7000 للزيتون -115 ألف للتفاح و149 ألف للطماطم) ← وضعية الفقر.

- ضعف المكننة واستعمال الأسمدة :

- 6 جرارات /1000هكتار مقابل مصر 31 –فرنسا 69 إسرائيل 72.
- 52 كلغ/للهكتار من الأسمدة مقابل: 114 و.م.أ، 204 فرنسا، 1608 إسرائيل.

- ضعف استعمال الحصص المخصصة من الاتحاد الأوروبي UE للمغرب :

- المنتوجات الطرية: 60% فقط من الحصص الجمركية المتاحة.
- المنتوجات المحولة 28% فقط .

- ضعف الدعم المقدم للفلاحين :

- المغرب: يمتل دعم الدولة 8% من مداخيل الفلاحين فقط، بينما تتجاوز الحصة 30% لتصل إلى 70% بمجموعة من الدول.

← هناك فرص كبيرة: تزايد الطلب الوطني، ولوج متميز للسوق الأوربية والأمريكية.

ولكن بالمقابل نجد عوائق مهمة:

- ضعف نسيج الفاعلين.
- إشكاليات عقارية معقدة.

- سياسة مائية غير مضبوطة: استغلال مفرط وضعف التثمين.
- إطار تنظيمي وقانوني غير مساير لاختيارات الانفتاح.

المبادئ المؤسسة لمخطط المغرب الأخضر:

1- الفلاحة أحد محركات تنمية الاقتصاد الوطني: إنها القطاع الاستراتيجي الذي نحتاج إليه لربح نقط التنمية التي تنقصنا.

2- فلاحة من أجل الجميع دون استثناء: إستراتيجية ملائمة لكل فئة من الفاعلين في القطاع مع تطوير الفلاحة العصرية والفلاحة الاجتماعية (التقليدية).

3- التعامل بجدية مع مسألة تنظيم الفاعلين: نماذج جديدة للتجميع، خاصة بكل سلسلة إنتاجية.

4- الاستثمار كمحور أساسي في معادلة تنمية الفلاحة: الهدف استثمار 10 مليار درهم/سنويا.

5- مقاربة عملية وأفقية: 1000 إلى 1500 مشروع تنموي واقعي يتم التعاقد حولها.

6- ليس هناك استبعاد لأي سلسلة من الإنتاج، وإعطاء كل الفاعلين جميع الفرص لإنجاح التحول.

الأهداف:

- تحسين آداء القطاع الفلاحي/محاربة الفقر/ الزيادة في الصادرات الفلاحية/ نوفير فرص الشغل/تحسين دخل الفلاحين / ضمان الأمن الغذائي.
- الرفع من تنافسية القطاع الفلاحي من خلال تحديثه وجعله أكثر إندماجا في السوق العالمية ومساهمته في خلق الثروة .
- إعتبار الأبعاد الاجتماعية والترابية في كل مكونات القطاع الفلاحي .
- إدماج أهداف التنمية البشرية واعتبارها مطلبا أساسيا .

- تثمين أحسن وتدبير مستدام للثروات الطبيعية .

- تحديد سياسات الدعم الضرورية للنمو الداخلي .

الهدف الأسمى : ضمان الغذاء لأزيد من 30 مليون مستهلك بالجودة والثمن المناسب.

هناك دعامتان أو محوران مركزيان ينبني عليهما المخطط :

1- الدعامة الأولى : تطوير فلاحة رائدة وذات مردودية مرتفعة تستجيب لقواعد السوق من خلال الاستثمارات الخاصة المبنية على نماذج جديدة وعادلة للتجميع.

2- . الدعامة الثانية: فلاحة تضامنية تلعب فيها الدولة دور القاطرة وذلك من خلال:

- تطوير مقاربة لمحاربة الفقر بالزيادة في مدخول الفلاحين الأكثر هشاشة.
- اعتماداً وسائل خاصة ملائمة لنوعية الفاعلين المستهدفين بمحاربة الفقر القروي.
- تثمين المنتوجات المحلية (في مناطق الجبال والواحات والسهول والهضاب الجافة).

تم تبني ثلاثة أصناف من المشاريع خاصة بالدعامة الثانية :

أ - مشاريع استبدال reconversion سلاسل الإنتاج القائمة بأخرى ذات قيمة مضافة مرتفعة وأقل تأثرا بالمناخ (أشجار مثمرة محل الحبوب) .

ب - مشاريع تكثيف الإنتاج intensification (عن طريق تحسين المردودية النباتية والحيوانية من خلال التأطير والمرافقة).

ج - مشاريع التنويع: diversification لخلق مداخيل إضافية (المنتجات المجالية: الزعفران أركان، العسل، الأعشاب الطبية) .

وذلك من أجل الوصول الى :

- التثمين للمنتوج الفلاحي valorisation
- التصديق (أو الاثبات)certification

- التحويل transformation
- وضع علامة تجارية labellisation

وقد تم اللجوء الى الوسائل الآتية :

التأطير – التمويل – التأمين الفلاحي – دعم تسويق المنتجات .

🡸 وقد تطلب هذا القيام بعدة إصلاحات تهم : العقار، الماء، السوق الوطنية، المبادلات الخارجية واعادة هيكلة الوزارة.

التدابير العامة التي تم اتخاذها في اطار المخطط الأخضر :

- تسريع التفويت للقطاع الخاص لأراضي الدولة والأراضي الجماعية.
- تسريع وثيرة التحفيظ العقاري.
- توفير شروط الإطار اللائق بالتجميع.
- أثمنة مشجعة لمياه السقي في المدارات الخصوصية.
- التدبير المفوض التدريجي للمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي.
- سياسة هجومية للولوج للأسواق الخارجية وتوسيع اتفاقيات التبادل الحر.
- تحسين الإطار المنظم للتصدير.
- تحديث شبكة التوزيع .
- تحسين الولوج لأسواق الجملة والمجازر.
- إعادة النظر في آليات دعم المتدخلين –التمويل- الدعم في إطار التجميع.
- إعادة انتشار مصالح الدولة في الفلاحة.

– التركيز على مهام التقنيين .

- نقل المهام الإجرائية للقطاع الخاص.

- خلق شراكات بين القطاع العام والخاص في تدبير الري والتأطير والتنشيط .

لتنفيذ هذه الإستراتيجية فقد تم إحداث هيئات جديدة :

- إحداث مديرية فلاحية في كل جهة .
- إحداث وكالة التنمية الفلاحية .
- إحداث المجلس الوطني للاستشارة الفلاحية.
- إحداث الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات وشجر الأركان .
- خلق مديرية تنمية المجال الريفي والنطاقات الجبلية .
- إطلاق مشروع التأقلم مع التغير المناخي الخاص بالواحات المغربية.
- إحداث وكالة حماية المستهلك.
- إحداث ودعم الهيئات البيمهنية (التحفيز على تجميع المهنيين – خلق بنيات مشتركة بين مختلف السلاسل).
- مخططات فلاحية جهوية : بناء على تشخيص فلاحي لكل جهة ، تم تقسيم التراب الوطني إلى وحدات ترابية فلاحية ، قسمت كل وحدة إلى نطاقات إيكوزراعية.

وسائل الإنجاز :

- انطلاق عملية العقد-البرنامج بين الدولة والمهنيين .
- متابعة سنوية للالتزامات المحددة بدقة : عقود تمكن من وضع مقاربة متوازنة (فائز –فائز) لا تلزم الدولة فقط (من خلال الدعم) ، بل تلزم أيضًا الفاعلين والمجمعين والمستثمرين ، حول أهداف قابلة للتقييم والقياس.

8 عقود برامج بين الدولة والمهنيين تهم السلاسل الإنتاجية التالية:

الخضروات – الحوامض – اللحوم الحمراء – الفواكه – الزياتين – تربية الدواجن – الحليب – الحبوب.

16 مخططات جهوية:

- سوس ماسة درعة : الخضروات – الحوامض – الصبار.

- العيون بوجدور الساقية الحمراء : تربية الماعز والجمال.
- جهة الشرق : الزيتون واللوز – الحوامض والعنب.
- كلميم السمارة : الصبار – تربية الجمال والدواجن.
- الغرب : السكر – الحليب – الغراسة.
- زمور –زعير : الحبوب – تربية الماشية – عباد الشمس.
- مكناس تافيلالت : الزيتون – التمور – البطاطس- البصل.
- دكالة-عبدة : زراعة البيوت المغطاة – تربية الأبقار – الشمندر.
- منطقة الدار البيضاء : زراعة الخضروات – تربية الأبقار –الرزاعة البيولوجية.
- فاس-بولمان : الزيتون – القمح – القطاني.
- الشاوية : الحبوب – تربية الدواجن – الخضر والفواكه.
- طنجة – تطوان : السكر وتوت الأرض – الحوامض – البطاطس – الزيتون.
- واد الذهب –لكويرة : البواكر الموجهة للتصدير – تربية الجمال والماعز.
- مراكش تانسيفت الحوز: الزيتون – الحوامض – البرقوق – تربية الأبقار.
- تادلة-أزيلال : الحوامض- الزيتون – الحبوب – تربية الأبقار.
- تازة- الحسيمة – تاونات : الزيتون –الحبوب –اللوز – الكبار – التين.

ملاحظة :

هذه المخططات لا تخص فقط هذه المنتوجات، بل هناك أخرى سيتم تطويرها.

إن تمويل هذه المخططات يتم من طرف الدولة والمجمعُون والمجَمَّعين.

نتائج المغرب الأخضر:

- زيادة الرقعة الزراعية المستغلة ب 750 ألف هكتار.
- زيادة مردودية الحبوب من 28 إلى 35 قنطار/الهكتار.
- ارتفاع الإنتاج الزراعي ب 43% .
- زيادة التشغيل الفلاحي ب 23% .

- زيادة الاستثمار الفلاحي : حيث وصل 53 مليار درهم منها 22 مليار من القطاع الخاص .
- تطور الناتج الداخلي الخام للقطاع الفلاحي بمتوسط نمو سنوي قدر بـ 5.25 في المائة، ليصل إلى 125 مليار درهم في 2018، بزيادة 60 في المائة مقارنة مع سنة انطلاق مخطط المغرب الأخضر،
- تضاعف قيمة الصادرات الفلاحية بين عامي 2008 و 2017 لتصل إلى 33 مليار درهم.
- تحسين تغطية احتياجات البلاد الغذائية، بالوصول الى 100 في المائة بالنسبة للفواكه والخضروات، و98 إلى 100 في المائة للمنتجات الحيوانية (الحليب واللحوم والدجاج) وحوالي 50 في المائة للحبوب والسكر.
- أصبحت الفلاحة المسقية تغطي 1.600.000 هكتار، أي 18٪ من المساحة الاجمالية القابلة للزراعة و 21٪ من المساحة المزروعة سنويا.
- برامج الري بالتنقيط غطت 750.000 هكتار، وشملت 220.000 ضيعة .

ملاحظة هامة : هذه أرقام صادرة عن وزارة الفلاحة ، لأنه مع الأسف لم تتم الى حدود اليوم أي عماية تقييم شاملة ومستقلة لهذا المخطط بعد انتهاءه !!!

6 - استراتيجية الجيل الأخضر 2020 - 2030

عوضت مخطط المغرب الأخضر، وهي تستمر حتى 2030 وتركز على :

- ترسيخ مكتسبات مخطط المغرب الأخضر.
- تحسين ظروف ا لعيش والاستقرار بالعالم القروي.
- إعطاء أهمية خاصة للإنسان الريفي وذلك من خلال العمل على هدف محدد: خلق طبقة متوسطة لتلعب دور التوازن السوسيواقتصادي في الأرياف .
- دعم الاستثمار في الفلاحة من خلال تشجيع المقاولين الشباب والنساء القرويات.
- تعميم التأمين الفلاحي .
- تحسين ظروف العيش والاستقراربالعالم القروي.
- تشجيع التجمع في تعاونيات .
- تحسين الحد الأدنى لأجر الفلاحي وظروف العمل.
- تعزيز وتسهيل الولوج للعقار، وجعله أكثر انفتاحا على المستثمرين ،سواء الأشخاص أو المقاولات .
- تعبئة الأراضي الفلاحية المملوكة للجماعات السلالية قصد إنجاز المشاريع الاستثمارية مع الحفاظ على الطابع الفلاحي للأراضي المعنية.
- إنصاف الفلاحين الصغار خاصة فيما يتعلق بتسويق منتوجاتهم والتصدي الصارم للمضاربات وتعدد الوسطاء.
- -إدخال تكنولوجيات جديدة ورقمنه الخدمات الفلاحية.

☜ الهدف الأسمى:

الوصول في 2030 إلى مضاعفة الناتج الداخلي الخام وكذا الصادرات الفلاحية.

خلاصة عامة

إن نتائج السياسات الفلاحية في المغرب تبقى متباينة: فبالرغم من بعض التقدم الحاصل في بعض القطاعات، غير أن مؤشرات الإنتاج تبقى مخيبة للآمال.

وهكذا وبالرغم من أن مساهمة الفلاحة في الناتج الداخلي الخام قد تراجعت من 38 إلى 15%، فإن ذلك لا يعني تحقيق التنمية والتحديث كما هو الحال في بلدان أخرى، لأن هذا لم يكن مصحوبًا بوثيرة سريعة لخلق القيمة المضافة وتراجع موازي لنسبة المشتغلين بالفلاحة.

⬅مؤشرات مقلقة:

- عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي.
- تزايد السكان بـ 3 أضعاف خلال 50 سنة: تراجع حصة الفرد من الحبوب من 293 كلغ في 1960 إلى 203 كلغ في بداية عشرية 2000.
- نسبة تغطية الحاجيات الوطنية أقل من 50% من القمح الطري !
- نسبة تغطية الحاجيات الوطنية من الزيوت النباتية أقل من 10% !
- نسبة الإنتاج من الخضر والحوامض للفرد تراجعت من 36% إلى 9% منذ 1956.
- معدل المردود في الهكتار في الحبوب لم يتزايد سوى بـ 4 ق (من 8 إلى 12ق) خلال 40 سنة .